شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

لقاء تشاوري لقيادات الجمارك يوصي بدراسة آليات الخفض التدريجي

صنعاء - سبأنت:

أقر المشاركون في اللقاء التشاوري الثاني لقيادات رئاسة مصلحة الجمارك والدوائر الجمركية الرئيسية إعداد موازنة حقيقية للفروع للسنة المالية 2011م يتم وضعها على أسس ثابتة وقوية تلبي الاحتياجات الفعلية لها وتخفف الأعباء المالية على ديوان المصلحة .

وأوصوا في ختام أعمالهم أمس بصنعاء بدراسة آليات شهادات المنشأ والخفض التدريجي وإيفاد متدربين إلى جمهورية مصر العربية للتدريب في هذا الجانب للإستفادة من هذه الإتفاقية ، وأقروا إنشاء الصندوق المشترك لرعاية موظفي مصلحة الجمارك وانتخاب لجنة تتولى مراجعة اللائحة الداخلية له.

وثمن المشاركون في اللقاء إهتمام فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وقيادة وزارة المالية بقضايا مكافحة التهريب وجهود المصلحة المتعلقة بهذا الشأن.. كما ثمنوا حرص وزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة على اهتمامها بتعزيز مجالات التنسيق مع مصلحة الجمارك في سبيل مكافحة التهريب .

وأشاد اللقاء التشاوري بعد إستعراضه لتقرير الضبطيات بجهود رجال الجمارك في مختلف المنافذ الجمركية في ضبط العديد من محاولات التهريب للقطع الأثرية وكذا إحباط محاولات تهريب أسلحة الى داخل اليمن ، وأقر رفع التقرير إلى وزير المالية ليقوم برفعه إلى الجهات المختصة .

وفي حفل الإختتام شدد رئيس المصلحة محمد زمام على ضرورة إعداد موازنة حقيقية للجمارك للسنة المالية 2011م تلبي الإحتياجات الفعلية للمصلحة.. مؤكداً أن الحكومة تدعم كل عمل منظم يهدف إلى تحسين مستوى الأداء.

وأشار إلى أهمية الإسترشاد بما خرجت به اللجنة المكلفة بدراسة نتائج مشروع دراسة إعادة هيكلة وهندسة أعمال مصلحة الجمارك الذي تم تنفيذه خلال العامين 2006 - 2007م بما يكفل الارتقاء بمستوى أداء المصلحة في مختلف الجوانب الإيرادية والحمائية والمعلوماتية والأمنية .

ولفت زمام إلى ضرورة الإبتعاد عن الإجتهادات الشخصية والتعامل بآلية قانونية سليمة مع قضية التهريب.. وقال إن المصلحة لن تتهاون في اتخاذ إي إجراء قانوني ضد أي موظف جمركي يساعد في عملية التهريب بإعتبار ذلك قضية تمس أمن الوطن" .

وأكد رئيس مصلحة الجمارك حرص قيادات المصلحة على ملامسة مختلف المشاكل الإجتماعية للكادر الجمركي.. مبيناً أن توجهات المصلحة تتضمن إنشاء الصندوق المشترك لرعاية موظفي الجمارك فضلا عن تبني أنشاء مبان سكنية وأندية جمركية تسهم في تحسين أوضاع الموظفين الجمركيين وبالتالي الإرتقاء بمستوى العمل الجمركي .

وكان المشاركون في اللقاء ناقشوا على مدى يومين عددا من التقارير المتعلقة بمستوى الأداء في المنافذ الجمركية الرئيسية بـ: ميناء الحديدة، والمنطقة الحرة والطوال ، وميناء عدن ، ومطار صنعاء ، فضلاً عن استعراض الجوانب المتعلقة برؤية الدوائر الجمركية حول الوضع الحالي والرؤى الخاصة بالارتقاء بالعمل الجمركي في المنافذ الرئيسية إضافة إلى جمركي شحن ، والوديعة، وكذا الرؤية المقدمة من اللجنة المكلفة بدراسة مشروع الهيكلة ، ومشروع قرار وزير المالية بشأن تنظيم مهنة التخليص الجمركي ، ومستوى تنفيذ قرارات وتوصيات الاجتماع السابق الذي عقد في إبريل المنصرم بمدينة الحديدة .

وكيل مصلحة الضرائب بصنعاء لـ 14 أكتوبر :

دورات وندوات للصحافيين سيتم تنظيمها قريباً على مستوى محافظات الجمهورية

قانون ضريبات المبيعات يحقق مبدأ العدالة الضريبية

نوه الدكتور جمال محمد سرور وكيل مصلحة الضرائب في صنعاء بالدور الفعال الذي تقوم به صحيفة "14 أكتوبر" ومبادرتها في أي مهمة وطنية أو اقتصادية أو اجتماعية، وأكد أن المصلحة تقف أمام تطبيق أحد التوجيهات الملحة ويتطلب نجاحه جملة من الجهود وكذا المبادرة ليس فقط من قبل مصلحة الضرائب بل من المجتمع وفي مقدمته وسائل الإعلام والصحافيون.

وأضاف: أن قانون ضريبة المبيعات صدر في 2001 برقم (19) وشهد فترة تعثر في التطبيق، وقانون الضريبة العامة للمبيعات ليس قانوناً جديداً بل كان قانوناً بديلاً عن قانون الإنتاج والاستهلاك الصادر برقم (70) الذي احتوى على جملة من المواد القانونية، وقد تميز هذا القانون بمعدلاته الضريبية ، أي تقديره ألا يتجاوز معدل الضريبة 5 ٪ وهي أقل نسبة في العالم.

لقاء/ أمل حزام المذحجي

الضريبة ليست مسؤولة عن زيادة الأسعار

لدينا موقع إلكتروني خاص يحوي القوانين وخدمات المكلفين

كل مكلف يقدم إقراره بصورة طوعية

وأضاف وكيل مصلحة الضرائب: أن القانون اقتصادي، اجتماعي، ويحقق مبدأ العدالة الضريبية، ومعدل الضريبة المفروضة لا يزيد على 5 ٪ من سعر البيع للمبيعات، والقانون يرسخ ثقافة اجتماعية واقتصادية، أي أن كل مكلف يقدم إقراره بصورة طوعية، ومن خلال تقديم الإفادة يتم التحاسب مع المكلف لبنود ومحتويات قانونية.

وأشار الدكتور/ جمال محمد سرور إلى "أنه في عام 2005م تم تعديل بعض مواد هذا القانون، وفي 2007م بدأ التطبيق على أسس آلية تطبيق ضريبة المبيعات التي تم الاتفاق فيها مع القطاع الخاص، واستمر هذا الوضع إلى سنة 2009م"، مؤكداً أنه بعد انتهاء هذه الآلية بعد مرور فترة تسع سنوات وهي فترة للتحضير والتمهيد وأخذ آراء القطاع الخاص في أكثر من لقاء ومشاركة فعالة من قبل الجهتين بدأ التطبيق الفعلي في 1/ 7/ 2010م بموجب قرار مجلس الوزراء، وفي هذا الوقت نلاحظ رضا أكبر عدد من شريحة المكلفين عن سير التطبيق.

وأوضح أن القانون لا يأخذ من مستحقات المكلف كما يقال عنه، ودور المكلف نقل الضريبة من المستهلك إلى الإدارة الضريبية بموجب آلية سهلة جداً ومعاملة راقية لا تختلف عن القوانين العالمية من حيث النسبة، حيث أن نسبة الضريبة العامة للمبيعات تتراوح بين 20 و25 ٪ في معظم دول العالم، وفي مصر تصل إلى أكثر من 10 ٪، والأردن تصل إلى 20 ٪، ولبنان إلى 15 ٪، أما في اليمن فهي 5 ٪ وهي على السعر النهائي للمستهلك، فكل ما يؤخذ في الجمارك من ضريبة فهي تحت الحساب تقيد لصالح المكلف ثم يقدم إقراره الشهري، وهي عبارة عن ورقة يبين فيها حجم ضريبة المبيعات وإشارة فاتورة من رقم إلى رقم دون إرفاق أي شيء ويتم الدفع في أي بنك أو جهة مالية باسم حساب مصلحة الضرائب.

مشكلة عدم فهم القانون من بعض المكلفين

واستطرد الدكتور/ جمال قائلاً: إن هذه النسبة (5 ٪) من سعر البيع بموجب إقراره تحسب على مبيعاته الشهرية فقط بخصم ما دفعه (5 ٪) في الجمارك تحت الحساب ويدفع الباقي إن وجد عليه، ويظهر للمكلف رصيد دائم في المصلحة ويتم التعامل فيها بنظام الخصم والاسترداد وفي فترة لا تتجاوز العام المالي، فيكون له رصيد دائم، يسترد المكلف به الفارق الذي لصالحه وفي النهاية فالضريبة ليست على المكلف وإنما هو ناقل لها ولا يتحمل عبء الضريبة وليس صحيحاً أنه يدفع في كل مرحلة 5 ٪ وإنما تحسب عليه في النهاية، وكل ما يدفعه مسبقاً يبقى له في رصيده تحت الحساب.

وأكد أن كل ما يشاع عن مقاومة المكلفين لتطبيق القانون ليس صحيحاً بل هناك شريحة قليلة ربما لديهم رؤية معينة ونحن في حوار دائم معهم، فهم يرون أن هناك تقصيراً في تطبيق نظام الزكاة مع نظام الضريبة وتطبيق ضريبة المبيعات من جهة الحلال والحرام، وربما هناك مشكلة في عدم فهم القانون وهناك من لا يريد أن تكشف حساباته، حيث إن المكلف يكون له دخل من الأرباح التجارية إذا كشفت فسيدفع ضريبة نسبتها 35 ٪ من الأرباح، ونحن نؤكد أن هذه المشكلة لها حل حيث إنه من يخش إظهار أرباحه التجارية والصناعية عليه ألا يخاف لأن الدولة ستخفض الضريبة من 35 ٪ إلى 20 ٪ وقد تصل إلى 15 ٪.

المصلحة على استعداد تام لتقديم التسهيلات

واسترسل وكيل مصلحة الضرائب في حديثه قائلاً: الحقيقة أن التاجر ليس مسؤولاً عن الضريبة والضريبة ليست مسؤولة عن زيادة الأسعار ولا علاقة بينهما، مؤكداً أن المصلحة على استعداد اليوم لتسهيل مهمة تطبيق القانون من خلال نقل إقراراتهم كما هي وعلى مسؤولياتهم، ولا نراجع ولا نبحث إلا إذا ثبتت لدينا محاضر مستندية بأن الشخص تهرب ضريبياً، فالمراجعة تتم بالعينة وفق النظام الذي يميز بين حد وآخر، ويتم التعامل معه قانونياً فلا نطلب منهم إرفاق فواتير بطريقة شهرية في يوم 21 من كل شهر وإنما نتعامل معهم بأسلوب التقسيط مع استمرارية العمل.

وتطرق الدكتور/ جمال محمد سرور إلى موضوع المديونية فمثلاً هناك طرق قانونية يتم التعامل بها وبمستندات رسمية بطريقة سهلة وشفافة من دون أي عراقيل.

التركيز على توعية المكلف

وأضاف وكيل مصلحة الضرائب في صنعاء أن عملية التوعية إحدى المهمات الرئيسية التي تقوم بها المصلحة بانتظام من خلال وسائل الإعلام المرئية، فقد تم التركيز على توعية المكلف من خلال حملات خاصة يتم تنفيذها، ولدينا موقع الكتروني خاص فيه جميع القوانين وخدمات المكلفين للتواصل والاستفسار، ولجنة فنية متخصصة، كما عملنا دورات للتجار والغرف التجارية وللمحاسبين القانونيين ومحاسبي الشركات ولكن هناك تقصيراً في التوعية من وسائل الإعلام، واليوم لدينا خطة إعلامية حيث سيتم قريباً عقد دورات وندوات للإعلاميين والصحافيين في محافظات الجمهورية.

ودعا جميع الصحافيين إلى المشاركة في الحملات الإعلامية من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، ودعا المكلفين إلى الاستماع إلى القول الحق والابتعاد عن المكايدات، والاحتكام إلى القوانين والمساعدة في تطبيقها.

"حساب المؤشرات الاقتصادية ومعايير التخطيط" كتاب جديد للكاتب والباحث الاقتصادي عدنان أحمد قطينة

يهدف من خلاله إلى تعريف القراء الكرام بالمؤشرات الاقتصادية المختلفة وكيفية استخدامها في عملية التخطيط، بما يسهم في إعداد خطط سليمة قائمة على الواقع مراعية للمؤشرات الاقتصادية والقطاعية، وكحالة تطبيقية على الاقتصاد اليمني.

وقد جاءت فكرة الكتاب من عمل المؤلف كمدرب واستشاري للكثير من المؤسسات والشركات المحلية والدولية، ومن إيمانه بأن عملية التخطيط تحتل أهمية كبيرة لتحقيق أي هدف ولا يمكن إعداد أي خطة دون معلومات، ومن أهم هذه المعلومات هي المؤشرات الاقتصادية والقطاعية وذلك للدلالة على الظواهر والمتغيرات الاقتصادية بقصد معرفة اتجاهاتها ونمط نموها والتنبؤ بمستقبلها وتأثيرها على مختلف النشاطات، سواءً للمؤسسات والجهات الحكومية أو الشركات والباحثين وحتى الأفراد والمهتمين.

وقد تم عرض محتويات الكتاب بطريقة سهلة كي يستطيع القارئ فهمها وتطبيقها على واقعه.

ويتكون الكتاب من أربعة فصول، يحتوي الفصل الأول المفاهيم العامة للتخطيط، ومعايير وطرق ومراحل التخطيط، كما يستعرض الفصل الثاني المفاهيم العامة للمعلومات وأهمية المعلومات وطرق جمع المعلومات، فيما يحتوي الفصل الثالث المفاهيم العامة للمؤشرات الاقتصادية وشرح تفصيلي لكل مؤشر من الناحية النظرية وحالة تطبيقية على الاقتصاد اليمني لكل مؤشر على حدة، والفصل الرابع يحتوي على آلية استخدام المؤشرات الاقتصادية في عملية التخطيط، بما يمكن القراء الكرام من ربط المؤشرات الاقتصادية بواقعهم العملي، بما يساعد في تطبيقها على أنشطتهم.

والجدير بالذكر بأن هذا الكتاب هو الكتاب الثاني للأستاذ/ عدنان قطينة، بعد أن أصدر الكتاب الأول عام 2008م تحت عنوان (واقع السياسة النقدية والمصرفية في الجمهورية اليمنية).

دراسة تكشف عن المخاطر الاقتصادية لعام 2010

كشفت دراسة اجراها المنتدى الاقتصادي العالمي ان المخاطر الرئيسية في المجال الاقتصادي لعام 2010 هي انخفاض الاستثمارات في مجالي الطاقة والزراعة.

وافادت الدراسة السنوية التي تصدر عن المنتدى والتي تعنى باستشراف المخاطر المحدقة بالعالم بأن احدى المشاكل كذلك ستكون الامراض الدائمة التي لا تعطى الاهمية الكافية مثل داء السكري.

واعتبرت الدراسة ان الازمة الاقتصادية والمالية العالمية اظهرت ضرورة تغيير انماط التفكير لناحية اعطاء اهمية اكبر لادارة المخاطر، اذ لاحظت على سبيل المثال بأن الجريمة والفساد ينتشران بسرعة ولا يعطيا الاهمية الكافية واللازمة من قبل الدول. وفي ما يتعلق بالطاقة اعتبر التقرير ان الازمة الاقتصادية-المالية وانخفاض اسعار البترول اديا الى انخفاض الاستثمارات في مجال الطاقة وتحديدا في مجال الطاقة البديلة. وحذرت الدراسة من الاستمرار بانخفاض الاستثمار في مجال الطاقة والزراعة داعية الى زيادة الانتاج وتحديدا الانتاج الغذائي من اجل تأمين المأكل للعدد المتزايد لسكان الارض مذكرة بأن عدد الذين يعانون من سوء التغذية تخطى المليار شخص. وف المجال تنسيق الجهود دعا المنتدى الحكومات والقطاع الخاص الى تنسيق الجهود والعمل بطريقة مشتركة بهدف التخفيف من وطأة الازمات. وفي المجال الصحي، وبالاضافة الى ذكر داء السكري اشار التقرير الى خطر انتشار امراض القلب والامراض السرطانية التي تنعكس سلبا على الانتاجية والنمو وخاصة في البلدان النامية.

وافادت الدراسة كذلك بأن 10 بالمئة من الناتج الاجمالي العالمي هي نتيجة التجارة غير الشرعية وعمليات التهريب، واعطت مثال الادوية حيث تحتل الادوية المزورة 10 في المئة من مجمل السوق. وختم التقرير بالتحذير من الخطر المحدق بالطاقات الانتجية كالشركات الصناعية الكبيرة التي تخسر الكثير من جراء عمليات التهريب والتزوير وبخاصة سرقة حقوق الملكية الفكرية ما يؤدي الى انتشار الفساد على جميع الاصعدة.

الشكل (١٤)

معدل تطور تكلفة إنتاج الميثانول والإيثانول من الكتلة الحيوية

المنتدى (الاقتصادي العالمي)